

## الراصد المالي

### ملخص وأف

استفادت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية من الطفرة الاستثنائية التي شهدتها أسعار السلع الأولية في الألفينات، حيث بلغت أسعار المعادن والنفط مستويات مرتفعة قياسية. وكان في ذلك نفع كبير للبلدان النامية الغنية بالموارد التي استفادت من زيادة إيرادات المالية العامة وفرصة دعم التحول والتنمية الاقتصاديين.

غير أن تحول أسعار السلع الأولية مؤخرًا أوضح مدى تقلب أسعار السلع وعدم إمكانية التنبؤ بها وتعرضها للصدمات ذات التأثير طويل الأمد. وأشار ذلك أيضا إلى أن البلدان المصدرة للسلع ينبغي أن تتكيف مع فترة قد تكون طويلة من انخفاض إيرادات التصدير والمالية العامة.

وفي ضوء هذه التطورات الأخيرة، ينظر هذا العدد من تقرير الراصد المالي في إدارة سياسة المالية العامة في ظل عدم اليقين الناجم عن الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية. ويعتمد التقرير في هذا الخصوص على كثير من الأبحاث السابقة بشأن سلوك أسعار السلع وانعكاساتها على النتائج الاقتصادية الكلية، إلى جانب المساعدات الفنية المكثفة من الصندوق للاقتصادات الغنية بالموارد التي تسعى لتحسين إدارة ثرواتها الطبيعية.

وبالرغم من أن الموارد الطبيعية تمثل فرصة هائلة للاقتصادات الساعية إلى تشجيع التنمية الاقتصادية وتعزيز رخاء السكان، فقد ثبت في الواقع أن هذه مسألة صعبة على نحو يثير الدهشة. ففي حالة الثروة المعدنية والهيدروكربونية الناضبة على وجه الخصوص، يبدو أن كثيرا من البلدان عانت مما تشيع تسميته "تقمة الموارد". ففي بعض البلدان، لم تثمر الجهود التي بذلت لإعطاء دفعة البداية للنمو والتنمية، وكانت سياسات المالية العامة شديدة المسابرة للاتجاهات الدورية، ولم تتم تقوية المؤسسات التي تركز عليها بالقدر الكافي.

وبالطبع، كان التفاوت كبيرا بين تجارب هذه البلدان وهناك أمثلة تم فيها استخدام هذه الموارد بصورة تدعم التنمية الناجحة. كذلك شهدت العقود الأخيرة اهتماما أكبر من البلدان الغنية بالموارد بتحديث سياسات المالية العامة وقواعدها ومؤسساتها، وهو ما يعني أن كثيرا من البلدان نجحت في ادخار نسبة أكبر من إيرادات المالية العامة الاستثنائية في فترة الألفينات، مع زيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي.

وهناك دروس مهمة بشأن المالية العامة يمكن استخلاصها من هذه التجارب المتفاوتة التي تقدم تذكرة أخرى بعدم اليقين المرتبط بأسعار السلع. وتواجه البلدان مفاضلات مهمة بين المقدار الملائم لاستهلاك ثرواتها الطبيعية غير المتجددة والمقدار الذي ينبغي أن توفره في صورة مدخرات مالية وأصول أخرى (كالبنية التحتية العامة، على سبيل المثال). وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، هناك دواعٍ وجيهة لاستخدام الثروة الطبيعية في دفع عجلة التنمية. ولكن

من الضروري ضمان زيادة الاستثمار في البنية التحتية العامة والإنفاق الاجتماعي بونيرة تكفل التصدي للصدمات السلبية التي يمكن أن تتعرض لها إيرادات السلع الأولية، وتحسين إدارة الاستثمار العام لضمان تحقيق المكاسب المرتقبة على صعيد النمو. ولما كانت الإيرادات التي تدرها السلع الأولية متقلبة وناضبة، فمن الأهمية بمكان أن تعمل البلدان الغنية بالموارد على تنويع مصادر إيراداتها، مع التأكد من أن القاعدة الضريبية تشمل الاقتصاد غير الريعي.

وينبغي أيضا بناء احتياطات مالية (تحقق الاستقرار)، ولا سيما للمساعدة على تجاوز عدم اليقين الذي تتعرض له البلدان المصدرة للسلع بوجه خاص. وستسمح هذه الاحتياطات الوقائية باستخدام سياسات المالية العامة المعاكسة للاتجاهات الدورية (عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وأخيرا، تؤكد التجارب الأخيرة أيضا أن سلامة سياسة المالية العامة والمؤسسات التي تركز عليها تشكل قاعدة أساسية لضمان حسن تصميم هذه السياسات والحفاظ عليها.

ويلاحظ أن البلدان التي تمتلك احتياطات وقائية تكفل لها الاستقرار تكون أكثر استعدادا لإدارة الهبوط الحاد الذي تشهده أسعار السلع منذ عام ٢٠١٢ والذي أدى إلى تباطؤ كبير في معدل النمو لدى البلدان المصدرة للسلع الأولية. وبالنسبة للبلدان التي تمتلك قدرا كافيا من الاحتياطات الوقائية وتحقق ناتجا مساويا للمستوى الممكن أو دون مستواه، فيجب أن تقتزن فيها الإدارة الحذرة للمالية العامة مع إجراءات لتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية الكلية. أما البلدان التي تحتاج إلى التكيف وبناء احتياطاتها الوقائية، فقد تكون التوصية الملائمة لها في ضوء أوضاعها الاقتصادية الكلية هي التكيف التدريجي للحد من الآثار السلبية على النشاط والنمو الاقتصاديين.